المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

كلمة باسم مجموعة العمل التقدمي
بمناسبة تنظيم
يوم دراسي حول مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب

عبد اللطيف أعمو

قاعة الندوات – مجلس المستشارين

الأربعاء 25 ماي 2016

السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية،

السيدات و السادة،

بدون شك أن هذا اليوم الدراسي سيحاول سبر أغوار ظاهرة من أعقد الظواهر وأكثرها تشعبا ، والتي تعتبر شكلا من أشكال ظاهرة الرق الحديث ، ألا وهي ظاهرة الاتجار بالبشر.

وتواجهنا بالتأكيد صعوبة إنشاء قواعد بيانات متعددة الأبعاد تعكس حجم انتشار الظاهرة. فنحن ما زلنا اليوم غير قادرين، على تفكيك ميكانيزماتها وفق عناصر العرض والطلب وطرق الاتجار والأسعار المعتمدة... وغيرها، ولا نستطيع كذلك أن نفهرس مختلف أنواع الاتجار بالبشر، وحدود ومعايير هذا النوع من الإجرام بسبب انعدام البيانات الدقيقة والمحينة.

مما يقتضي تكييف الإجراءات الوقائية باختلاف الظروف من بلد إلى آخر، وهو ما يتطلب منا الاجتهاد محليا بتكييف تدابير إنقاذ الضحايا ومعاقبة المجرمين تبعا لذلك، مع إشراك علماء الاجتماع ومراكز البحث العلمي، بصورة أوسع وأوثق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحيين المعطيات الإحصائية ووضع استراتيجيات محكمة مع الحكومات من أجل سياسة مندمجة لمكافحة ومحاربة مختلف أشكال الاتجار بالبشر.

ومنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948 إلى خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2010 ، والتي تحث الحكومات على اتخاذ تدابير منسقة ومنسجمة لمواجهة هذه الآفة الاجتماعية. إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر دجنبر 2013 بوضع تدابير فعالة لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، معززة بذلك جملة من الاتفاقيات التي تسير في نفس الاتجاه، فإن هذه الظاهرة تتسع وتتشعب وتتخذ أشكالا مختلفة

يسقط ضحيتها كل يوم عدد من الأطفال والنساء والفقراء والمضطهدين في الأرض.

يقدر عدد ضحايا العمل القسري بـ 21 مليون شخص بمن فيهم من ضحايا الاستغلال الجنسي. وتشير تقديرات عدد الضحايا الذين اتجر بهم، إلى ملايين البشر الذين يعانون من هذه الممارسات المشينة عبر العالم.

كما تشير أرقام منظمة العمل الدولية، إلى أن الاتجار في البشر يدر على العاملين به حوالي مليار دولار في السنة الواحدة، وأن حوالي نصف مليون امرأة يجبرن على العمل في الدعارة والسياحة الجنسية بالإضافة إلى مليون طفل دون سن 18 وآلاف الأطفال الآخرين يستخدمون في مناطق النزاعات لكشف الألغام في عمليات انتحارية بشكل قسري.

و يسعى المغرب إلى أن يتوفر على قانون خاص بهذه الظاهرة، خصوصا بعد صدور البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية جريمة الاتجار بالبشر،

الذي يوصي بإنشاء قانون خاص لمواجهة هذه الظاهرة.

وهنا لا بد أن نسجل بارتياح كبير مناقشة مشروع قانون رقم 27.14، والمتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، أمام البرلمان، ووقعه الإيجابي لدى عدد من منظمات المجتمع المدني. وقد سبق للمغرب أن صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتشمل هذه الاتفاقيات بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال.

ونحن ندرك أن التشريع ليس وحده كافيا، ويجب ألا تقتصر مكافحة الاتجار في البشر على سن عقوبات جديدة، بل تتخطاها لمجموعة من الإجراءات الاستباقية.

إن مبادرة المؤسسة التشريعية إلى مقاربة هذه الظاهرة هو في صميم الأهداف التي تضع المؤسسة

التشريعية في قلب رهانات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تسعى من خلالها الفرق والمجموعات البرلمانية المنظمة لهذا النشاط إلى مقاربة الموضوع من خلال التطرق لقضايا محورية تهم المعطيات البيانات المتوفرة حول الظاهرة وطنيا، من خلال الوثائق والدراسات الصادرة عن الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات والهيئات الدولية، والتدابير التشريعية الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة مع مراعاة التزامات المغرب الدولية وفقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة خصوصا بالاتجار بالبشر من جهة، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في منظورها الشمولي من جهة ثانية.

لقد فرضت ظاهرة الاتجار في البشر نفسها على الأجندة الدولية. وتعد التجارة في البشر ثالث تجارة غير مشروعة في العالم بعد تجارتي السلاح والمخدرات، وهي في تقدم سريع، ومن المتوقع أن تحتل المراتب الأولى في قادم الأيام،

وتزداد خطورة الظاهرة يوما بعد يوم، ويتوسع نطاقها، بحكم أن العديد من ضحايا الاتجار في البشر عبر العالم يتعرضون للاسترقاق والعنف ومصادرة وثائق الهوية ويتحولون إلى مجرد سلع جنسية أو اقتصادية، وذلك في انتهاك سافر لكل القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان بشكل عام.

والمغرب ليس بمنأى عن تداعياتها. فلقد أضحى بلد عبور لضحايا الاتجار، وأصبح كذلك مصدرا لتهريبهم. وكثيرا ما تؤثر هذه الظاهرة خصوصا على النساء والأطفال. كما تطورت ظاهرة الاتجار بالبشر مع تطور الجريمة المنظمة وتعدد أبعادها وتشعب شبكاتها الإجرامية بسبب عولمة الجريمة التي أصبحت ظاهرة عالمية عابرة للحدود.

إن من مخاطر تطور ظاهرة الاتجار بالبشر أنها تعيق مسار التنمية. وهي مرتبطة إلى حد كبير بمظاهر الفقر، وتستفحل الظاهرة بسبب تنامي الهشاشة بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية للضحايا أو حالات النزاعات والحروب وانعدام الأمن،

وتؤججها عوامل مرتبطة بالعولمة، ومنها تطور توظيف التكنولوجيات الحديثة في خدمة الجريمة المنظمة.

فالأكيد أن استخدام العصابات الإجرامية المنظمة المتاجرة بالبشر للرشوة والفساد في إفسادها للإدارات المحلية يؤثر مباشرة في التنمية المستدامة، ومن شأنه أن يضعف الحكامة ويؤثر في دولة الحق والقانون.

كما تكلف الظاهرة الاقتصاد الوطني كلفة عالية عبر خفض عائدات الضرائب وتحويلات المهاجرين. ويحطم النسيج الاجتماعي بتدمير العلاقات الأسرية والمجتمعية، ويحرم الأطفال من التعليم، ويزيد من هشاشة الفئات الهشة أصلا، وخصوصا النساء والأطفال. كما يفاقم من مشاكل الصحة العامة.

لكن الأثر الأشد وقعا تدميرا يطال ضحايا تبضيع بني البشر أنفسهم، بفعل الوقع النفسي والعضوي المستدام عليهم. وقد لا يستطيع الكائن البشري الذي تعرض لمختلف أشكال وأصناف العبودية والإهانة النفسية والجسدية أن يستعيد مسار حياة عادية ومنتجة وأن يعيد بناء شخصية متزنة ومستقيمة وبناء مستقبل واعد بدون مساعدات إنسانية ونفسية وقانونية ومالية في مستوى الرهان التنموي على بني البشر، بجانب دعم جهود جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال.

ولعل انخراط المغرب منذ سنة 2013 في اعتماد سياسة جديدة ومندمجة في مجال الهجرة واللجوء، وانضمامه إلى البروتوكول الإضافي الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر سنة 2011، ووضعه لمشروع قانون الاتجار في البشر في مساره التشريعي بعد الموافقة عليه في المجلس الحكومي في أبريل 2015 خطوة في الاتجاه الصحيح.

لكن على مؤسسات الدولة، التشريعية منها والتنفيذية والقضائية، بذل مجهود إضافي في مجال الملاحقة القضائية لشبكات الاتجار بالبشر و توفير الحماية للضحايا، و اعتماد تدابير وقائية في مجال الاتجار في إطار تبني الحكومة لاستراتيجية وطنية حول الهجرة واللجوء، إضافة إلى توفير تدريبات على حقوق الإنسان لموظفيها في مجال الأمن والجمارك والعدل والدبلوماسية...

إن تنظيم هذا اليوم الدراسي من طرف فرق ومجموعات الأغلبية بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى الكرامة لحقوق الانسان حول مكافحة الاتجار بالبشر سيسمح لا محالة ببسط الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، كما سيشكل فرصة لعرض مضامين مشروع القانون رقم 27.14 والتداول حوله في أفق تجويد مضامينه.

وشكرا